للضعف والكثرة المودية للثقل عن قبول ما يتطرق اليه من التغيرات
ان قلت اصل ع ق وعي وقي فدخلها التغيير بحذف الاخر وهما على حرفين للبناء
قلت سهل ذلك ان وضعهما على ثلاثة احرف خطا معمول من اجله
والعامل فيه عند بعضهم تركوا المفهوم من لم ولكونه معطوف على خطا
لانه في تاويل لحظ لكن كون الفعل اثقل من الاسم في التحقيق انما هو
علة لمنع الخماسي لا لترك المنع من الاسم والفاعل كون الفاعل مدلولا
للفعل الاصطلاحي فيه مناقشة لما اشتهر من ان المصدر مما سوى
الزمان من مدلولي اللذين الفعل هما الحدث والزمان وظاهر ما صرح
به الشارح في حاشية العضد في بحث المجاز من ان علما البيان اتفقوا
على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير دلالة بحسب
الوضع على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي ويمكن ان يقال الفعل
ذا الهيئة المخصوصة الموضوع هو علمها على ان له فاعلا او نايبا عنه
وان لم يدل بها على خصوصية وفي كلام اهل البيان في بحث الاسناد
رمز اليه والله اعلم لانيا لهذا الذي ذكره المصنف في تقسيم الفعل
الى ثلاثي ورباعي تقسيم الشي الى نفسه والى غيره لان كونه من ذلك
يتوقف على ثبوت شيئين احدهما ان المقسم اما ثلاثي واما رباعي
والثاني ان يكون التقسيم اليهما اما الثاني فخفي عن البيان واما
الاول فلا شك انه جعل المقسم فعلا فتوخذ منه مقدمة صغرى
وهي ان مورد القسمة التي هي الذي ورد عليه التقسيم فعل ولا
شك انه حصر اقسام الفعل في الثلاثي والرباعي فتوخذ منه مقدمة
كبرى هي ان كل فعل فهو اما ثلاثي واما رباعي على سبيل منع الخلو والجمع
وهذا قياس من الشكل الاول ينتج قوله فمورد القسمة ايضا احدهما
اي احد الامرين اللذين هما الثلاثي او الرباعي وهو المطلوب وقوله
ايضا اشارة الى ان مورد القسمة ثبت له احدهما كما ثبت له اولا انه
فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه اليهما فان كان
المقسم في نفس الامر هو الثلاثي كان تقسيمه اليهما تقسيما الى الثلاثي
والرباعي وان كان في نفس الامر هو الرباعي كان تقسيمه اليهما تقسيما

للرباعي

اي من ما صدقا تقسيم الشي الى نفسه والى غيره

اي الشي

١٥

للرباعي الى الرباعي والثلاثي وكلاهما تقسيم الشي الى نفسه والى غيره كما اشار
اليه بقوله واياما هي اي الشرطية موكدة بما المزيدة منصوبة خبرا مقدما لقوله
كان واسمها ضمير مستتر عائد على مورد القسمة وقوله يكون مرفوع اما
على انه جواب للشرط الماضي كقوله
• وان اتاه خليل يوم مسغبة • يقول لا غايب مالي ولا حرم •
واما على انه معطوف بالواو المقدرة على جملة مورد القسمة واخر وهو
دليل جواب الشرط المحذوف الفعل الذي هو مورد القسمة
وهو المحمول في المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو محمول
كل في المقدمة الكبرى فان المراد به ما صدقات الفعل الذي هو مورد
القسمة فالمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الانتاج
اتحاد الوسط فان قلت هذا الجواب يقتضي بلزوم المحذور المذكور
بعينه في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى قطعا قلت المقصود فيها
في الانفصال الحقيقي وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل واحد من
افراد موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بان الماهية منقسمة الى افرادها
اي صادقة على كل منها وصادقيتها على افرادها غير متنافية بل مجتمعة
عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالواو اجود منه باو والفرق بين
الانفصال والتقسيم غير هين فان المراد به مطلق الفعل اعلم ان
الماهية تعتبر تارة بشرط لا شي وتارة لا بشرط شي والاول مقيد
بالعدم وقد يسمى مطلقة ايضا كتسمية العقرها بالمطلق الما المقيد
بعدم التغير ولما كان المراد بمطلق الفعل هنا ماهية الفعل بالاعتبار
الثاني اردفه بما يعين المراد وهو قوله من غير نظر الى كونه على
ثلاثة احرف او اربعة لو اراد المعنى الاول لكم النظر الى عدم كونه
على احد ولما كان المقسم صادقا على شي من القسمين وهكذا جميع
التقسيمات لو قال سائر اي باقي بدل جميع لكان اصوب لان هذا
التقسيم المذكور في المتن في جميع التقسيمات الواقعة مشبهة فيلزم
تشبيه الشي بنفسه لانها لهذه الكليات منقوضة بتقسيم الكل الى
اجزائه فان مورد القسمة فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها كقولنا

بل الواقع في هذا الكتاب فقط او كذلك التقسيمات الواقعة في سائر الكتب كذلك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)